يكون مجموع العلل الثلث علة مستقلة لمجموع المعلولات
مع انه ليس علة لشي من تلك المعلولات
الثلاث ضرورة استناد كل منها الى واحدة
فقط من تلك العلل واجيب عن الاول
بان تخلف المعلول عن الفاعل المستقل
بهذا المعني غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه استجماع
جميع ما لا بد منه في التاثير والممتنع هو التخلف
عن الفاعل المستجمع على ان المراد بكونه
فاعل الكل بالاستقلال فاعلا لكل جز كذلك
ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لا انه
بعينه يكون فاعلا لكل جز وبهذا اندفع
الايراد الثاني ايضا وهذا القدر يكفي في غرضنا
وهو ابطال كون الجز علة مستقلة لمجموع الممكنات
لانه لو لم يكن علة ذلك الجز خارجة عنه فهو
اما عينه فيلزم تقدم الشي على نفسه او داخل
فيه

فيه وتنتقل الكلام اليه الى ان ينتهي الى ما يكون
علة لنفسه او بنفسه وح فكل جز فرض في تلك
السلسلة فعلته اولى منه بان يكون علة لها
لان تاثيره الثر يكون ذلك الجز اثره وهو ليس اثرا
لنفسه فيلزم ترجيح المرجوح وقد يمكن التمسك
بهذا في نفي علية الجز ابتدا بان يقال كل جز فرض علة
للمجموع فان علته اولى بالعلية لانه اكثر تاثيرا منه فيلزم
ترجيح المرجوح وقد اعترض عليه بانه لم لا يجوز
ان يكون علة المجموع بالمعني المذكور نفسه يعني انه كاف
في وجوده من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني
علة للاول والثالث للثاني وهلم جرا ولكل واحد من الاحاد
علة قايمة فيها ولما لم يكن المجموع الماخوذ على هذا
الوجه غير الافراد لم يحتج الى علة خارجة عن سلسلة
علل الافراد ولا امتناع في تعليل الشي بنفسه على طريق
توزيع الاحاد على الاحاد وانما الممتنع تعليل الشي بنفسه

وقد لـ[illegible] فيلزم ترجيح المرجوح هذا في صورة النسب
ويصح في الدور بلزم ترجيح المساوي وهو في الفساد
[illegible] فوق ترجيح المرجوح منه